أثر البيئة الخارجية في عملية صنع قرار إغلاق مشاريع القطاع الصناعي الخاص التجربة العراقية (للمدة ١٩٧٦-١٩٨٥) -بحث تطبيقي في المنهج السلوكي للجغرافية الصناعية-

أ.د. سميرة كاظم الشماع*

١- المقدمة:

ان تغيرات البيئة الخارجية تؤثر في عمل المشروع الصناعي وسلوكيته، وان هذه التغيرات قد تتضمن قرارات اقتصادية أو سياسية او قد تكون تشريعات قانونية او تعليمات ادارية، وبالتالي فان نتائجها تنعكس على سلوك الافراد في تنظيم العمل، وعلى عملية صنع القرارات سواء كانت سلباً او ايجاباً. وتمثل عملية صنع القرار الخاصة باغلاق المشروع الصناعي نمطاً منها، ويمكن ملاحظة هذه الظاهرة تحت اي ظرف زماني او مكاني معين، ولكن الباحثة اختارت المدة المذكورة في اعلاه بحكم توافر البيانات الاحصائية على مستوى المحافظات والتي تمكن من اجراء بحث تطبيقي يمكن ان تفيد نتائجه كتغذية تراجعية (من تجربة ماضية) في اصدار مقترحات مستقبلية، حول تنمية النشاط الصناعي الخاص.

تتألف بنية البحث من ثلاثة محاور عدا المقدمة والاستنتاجات: الاول منها نظري يرتبط بدراسة الاساس السلوكي behavioural-base والثاني تطبيقي يتعلق بقياس تأثيرات البيئة الخارجية في عملية صنع القرار المتعلق باغلاق المشاريع الصناعية في القطر، أما المحور الثالث فقد تضمن بعض المقترحات المساعدة على تفعيل دور الدولة المساند للقطاع الصناعي الخاص في ظل التغيرات العالمية.

بعد هذا العرض العام سوف نبدأ بالجانب النظري.

٢- المنهج السلوكي في تحليلات الجغرافية الصناعية:

٢-١- تمهيد:

ان تدخل الدولة في مجالات التنمية والعدالة الاجتماعية واصدارها للقرارات الخاصة بذلك، نجم عنه اهتمام اخر من الجغرافيين، ألا وهو دراسة النتائج المكانية لهذا القرارات سواء كانت سلبية او ايجابية، وبعبارة اخرى ظهور ما يعرف بالجغرافية السلوكية. Behavioral geography.

تؤكد الجغرافية السلوكية على الاساس النفسي للافراد الذي يؤكد الجانب الفكري cognitive وعوامل صنع القرار المتداخلة فيما بين عناصر البيئة المتعددة من ناحية، والسلوك البشري من ناحية اخرى[1] وبالتالي فان الافراد يشكلون جزءاً مكملاً في كل مشكلة من مشكلات الجغرافية السلوكية حيث تكون البيئة محددة أو معروفة، وتظهر الاوامر من خلال افعال action السلوك البشري، اما العلوم المرتبطة بها فهي علم النفس من ناحية وعلم الاقتصاد من ناحية اخرى the psychology of economic، وحول هذه العلاقة يشير

* قسم الجغرافية/ كلية التربية للبنات/ جامعة بغداد

camerer الى ان السلوك الاقتصادي behavioral economics يمثل اعادة التوحيد بين كلا العلمين، وهو منهج حديث يستخدم علم النفس لتشكيل الاقتصاد، اذ يحسِّن من واقعية realism الافتراضات النفسية الموجودة ضمن النظرية الاقتصادية ويقود الى تنبؤات أفضل حول هذا السلوك[٢].

إن مجالات البحث في الجغرافية السلوكية متعددة♦. ليس هنا مجال التفصيل فيها، لذا سوف نقتصر على المنهج السلوكي في الجغرافية الصناعية الذي هو موضوع البحث.

لقد اتضح هذا المنهج في بداية عقد السبعينيات، بعد تغيرات الانتاج العالمي في المجالات التقنية والتنظيمية وظهور الشركات المتعددة الجنسيات والشركات العملاقة، مما أدى الى اهتمام الجغرافيين بالمشاريع الصناعية وطريقة تنظيم نشاطها عبر المكان، بدلاً من دراسة النشاط الصناعي بأكمله، او بعبارة اخرى، وضوح نظرية الموقع السلوكية behavioral location theory التي تركز على نمو المشروع المكاني وسلوكه، بالقياس الى التغيرات البيئية[٤]، اما سلوكية المشروع فقد حددها Hamilton بانها اسلوب معالجة الافراد (المدراء) لعملية اصدار القرارات وتنفيذها ونتائج العمل فيها[٥].

لقد ركزت دراسات المنهج السلوكي على مفهوم عملية صنع القرار Decision-making process، والطريقة التي يتم فيها اخذ هذه القرارات، أو بعبارة اخرى القوى التي تقف وراء هذه العملية، ونظراً لاهمية هذا المفهوم وعلاقته بموضوع البحث، لذا سنحاول شرحه بصورة تفصيلية في الخطوة الآتية اخذين بالاعتبار تأثيرات البيئة الخارجية فيه.

٢-٢ مفهوم عملية صنع القرار في المشروع الصناعي، وتأثيرات البيئة الخارجية في هذه العملية

ظهر مفهوم صنع القرار في الجغرافية خلال عقد السبعينيات، جزءاً من الحركة السلوكية behavior movement، ويمكن ان نعرّف عملية صنع القرار بأنها تلك العملية التي يتم بواسطتها تقويم طرق بديلة للسلوك او الفعل ثم اتخاذ القرار[٦].

لقد حاول بعض الباحثين ومنهم Dicken في بداية عقد السبعينيات، أن ينقل بعض الافكار من العلوم السلوكية المختلفة (كنظرية التنظيم ونظرية الاتصالات، وتحليلات الانظمة)، في بناء اطار للقرارات المكانية spatial decision في تنظيم العمل، حيث اشار الى ان هذه القرارات هي ليست فقط القرارات الخاصة باختيار الموقع او الموضع بل تشمل كل القرارات التي لها تعبير مكاني مثل توسع المشروع، او تقلص المشروع او التغيرات في الانتاج وسياسة الاسعار او في تبني الاختراعات...الخ، وبعبارة اخرى ان القرارات الموقعية تشكل جزءاً ثانوياً من القرارات الكلية لتنظيم العمل[٧].

لقد استنتج الجغرافيون من نظرية التنظيم، مادة اساسية لنماذج صنع القرار ولنماذج السلوك الصناعي في التنظيمات الصناعية♦ المختلفة، (سلوك المشاريع الفردية، والمشاريع المتعددة الجنسيات).

♦ معظم بحوث الجغرافية السلوكية اهتمت بدراسة السلوك غير المنطقي non-rational behaviour في اختيار السكن او العمل قرب المناطق المعرضة للخطر كالبراكين والزلازل، او ما يعرف بجغرافية المصادفات البيئية geography of environment hazards، اما البعض الاخر من البحوث، فيرتبط بدراسة الاحساس البيئي environment perception، او سلوكية الافراد في مجال الاختيار والتفضيل، كالسكن في اماكن معينة، او التسويق من اماكن خاصة، من خلال استمارة استبيان، يقوم بها الباحث للتفصيل في ذلك راجع المرجع رقم (٣).

ان المشروع الصناعي في نظرية التنظيم كما يرى Tornqrist يتألف من وحدتين الوحدة الادارية أو وحدة المعلومات (وحدة القرار) ثم وحدة الانتاج، ان ناتج الافعال في وحدة القرار يحول الى معلومات تعطى الى وحدة الانتاج[٨]، وتختلف هذه العلاقة من مشروع لاخر باختلاف التركيب التنظيمي organizational structure للمشاريع الصناعية، ففي المشروع الكبير يكون هذا التركيب أكثر تعقيداً من المشروع الصغير، فهناك انفصال بين واضعي سياسة المشروع (هدف المدراء والمنفذين) وهدف المساهمين فضلاً عن امتلاك هذه المشاريع بناء تكيفياً adaptive structure قادراً على ضبط المشروع وانجازه في ظل تغيرات الاحوال البيئية، فوحدة القرار فيه تكون مسؤولة يومياً عن جمع المعلومات الخاصة به تجاه المشاريع الاخرى خاصة المشاريع المنافسة.

اما وحدة القرار في المشروع الصغير، فتشكل جزءاً من المهمات المتعددة التي يقوم بها صاحب المشروع الذي يكون مالكاً ومنفذاً لسياسة المشروع في آن واحد.

ان التنظيم بوصفه نظاماً مفتوحاً في المشروع، لا يحول فقط مستخدمات الانتاج الى مواد مصنعة ورأس مال، ولكن يحولها ايضاً الى معلومات. ان مؤشر المعلومات يشير الى وظيفة المشروع من خلال علاقته بالمتغيرات البيئية environmental-changing، ويمكنّه من الانجاز والسيطرة على أهدافه المعلنة، وعندما تكون التغذية التراجعية سلبية، فهناك انحراف غير مرغوب فيه عن تنظيم اهداف المشروع، مما سيؤدي الى الضغط عليه، بسبب تأثيرات البيئة الداخلية والخارجية المتداخلة مع الحاجات الاساسية للمشروع[١٠]، ولاسيما المشاريع الصناعية الصغيرة، لان البناء التكيفي لهذه المشاريع، غير قادر على الاستجابة لتغيرات البيئة الاقتصادية والسياسية بكل تقلباتها وتعقيداتها، ومن هنا كان اهتمام بعض الجغرافيين ومنهم Hamilton و Steed، بربط العلاقة بين قرارات المشروع والبيئة الخارجية، أو تفاعل المشروع مع البيئة environment interaction، ويرى Hamilton في هذا السياق، أن السلوك الاداري management behavior للمشروع، هو استجابة للبيئة المكانية والصناعية المختلفة[١١]، وفي السياق ذاته، يبين Steed أن البيئة الخارجية مسؤولة عن اتخاذ القرارات، وان هذه البيئة تتكون من مظهرين: الاول: يتعلق بالعوامل الخارجية المؤثرة في المشروع الصناعي، أما الثاني فيتصل بمشكلة الحصول على المعلومات[١٢]، وكلاهما يؤثران في المشروع بطريقة ايجابية او سلبية، ومن هنا يرى Massey ان للجانب السياسي والاقتصادي له ارتباطاً باغلاق المشاريع الصناعية أو تأسيسها[١٣]، وذلك لان المشروع الصناعي جزءاً من النظام الاقتصادي، وأيا كان هذا النظام، فان هناك علاقة متبادلة بين الطرفين، فكما يؤثر الجزء في الكل فانه يتأثر به، وعلى ضوء ذلك يعرض Wood العلاقة بين استقرار البيئة الخارجية وتنمية المشروع، اذ يرى ان وحدة الانتاج في المشروع، تحتاج الى بيئة مستقرة، لكي تعمل بكفاءة كما ان استراتيجيتها وتنميتها تتأثر بالبيئة الخارجية، التي تكون احياناً غير مستقرة، بسبب ادوار وأفعال التنظيمات الاخرى بما في ذلك التنظيمات الحكومية، وجميعها خارج سيطرة المشروع لكنها تؤثر في سلوكيته وكفاءة العمل فيه[١٤].

ان عدم استقرار البيئة الخارجية، قد لا يؤثر فقط في قدرة المشروع الانتاجية، لكنه قد ينقل المشروع الى مرحلة حرجة عند تفاقم الضغوط عليه، وهنا يلجأ المشروع الى القرارات

♦ يقصد بالتنظيم الصناعي، التركيب الاداري المسؤول في المصنع، حيث تمارس فعاليات السيطرة وعمل القرار لعملية الانتاج الصناعي، لاحظ المرجع رقم (٨).

غير المبرمجة non-programmed* ومنها عملية صنع القرار الخاصة بالاغلاق، ان هذا الافتراض سيكون محور الجانب التطبيقي من البحث والذي سنناقشه في الخطوة الآتية.

٣- الاختبار الاحصائي لقياس تأثيرات البيئة الخارجية في عملية صنع قرار اغلاق المشاريع الصناعية

٣-١ قبل كل شيء لابد ان نذكر ان القرارات المسببة لعملية الغلق كثيرة ومتنوعة، فبعضها يتعلق بحجم المشروع وبعضها الثاني يتصل بعمر المشروع، او قد تتأثر عملية الاغلاق بالتركيب الصناعي للمنطقة، وأيا كان القرار، فان مشكلة الحصول على البيانات الخاصة بهذه القرارات، يعد من الامور الصعبة التي تواجه الباحث، اذ من الصعب الاتصال بصاحب المشروع أو بالمساهمين، لتحديد الاسباب المؤدية الى الغلق، فيما اذا حاول الباحث القيام بدراسة ميدانية حول الموضوع، فضلاً عن ذلك عدم وجود بيانات منشورة عن عدد المشاريع المغلقة واسباب الغلق.

٣-٢ نظراً لندرة المعلومات فقد حاولت الباحثة دراسة هذا الموضوع من جانب واحد هو الجانب المتعلق بتأثيرات البيئة الخارجية في ازدياد عملية الاغلاق، وتم اختيار الحرب العراقية الايرانية عاملاً ممثلاً لهذه التأثيرات، بما فيها القرارات الاقتصادية التي حدثت في اثناء الحرب. ولاغراض البحث فقد تم اختيار عينتين من المشاريع المغلقة بمدد زمنية متساوية (خمس سنوات) الاولى قبل الحرب مدة الاستقرار السياسي والاقتصادي (٧٦-٨٠)، والثانية في أثناء الحرب (٨١-٨٥) بوصفها عينة مغايرة لمدة الاستقرار الاولى.

٣-٣ اما بيانات الدراسة فقد تم الحصول عليها من سجلات الحاسبة غير المنشورة لمديرية التنمية الصناعية، وهي بيانات غير مبوبة، حيث قامت الباحثة بجمعها وتصنيفها، على أساس البعد المكاني (المحافظات) وعلى أساس البعد الزماني (السنوات).

٣-٤ حددت فرضية البحث بالشكل الآتي:

((ان الحرب العراقية الايرانية مسؤولة عن ازدياد عملية صنع قرار أغلاق المشاريع الصناعية التابعة للقطاع الخاص)).

لاختبار الفرضية في اعلاه تم اختبار (t)** للمقارنات الزوجية (عينتين مستقلتين) (Student t test for paired comparisons independent samples) اذ من شروط تطبيق هذا الاختبار ان يكون توزيع الاختلافات توزيعاً طبيعياً، بما ان هناك تبايناً في اعداد المشاريع المغلقة بين المحافظات يلاحظ جدول رقم (١) وشكل (١)، لذا فقد تم تحويل البيانات الاساسية الى قيم لوغارتمية حيث اعطت

جدول رقم (١)
التوزيع الجغرافي لعدد المشاريع الصناعية المغلقة خلال المدتين (١٩٧٦-١٩٨٠) و(١٩٨١-١٩٨٥) على مستوى محافظات القطر

المحافظات	عدد المشاريع الصناعية المغلقة للمدة	عدد المشاريع الصناعية المغلقة للمدة

* القرارات غير المبرمجة: قرار جديد معقد يتطلب مقداراً كبيراً من تغذية المعلومات الخارجية، اما القرارات المبرمجة فهي القرارات اليومية للمشروع للتفصيل في ذلك راجع المرجع رقم (١٥).

** للتفصيل في حساب اختبار (t) راجع المرجع رقم (١٦)

$$t = \frac{\text{الاختلاف بين المتوسطات}}{\text{الخطأ المعياري للاختلاف}}$$

	(١٩٨٠-١٩٧٦)	(١٩٨٥-١٩٨١)
بغداد	٣١٢	٢٨٨
ديالى	٧٣	٧٦
بابل	٥٦	٦٥
نينوى	٤٨	٣٦٥
الانبار	٤٥	١١٨
اربيل	٤١	١٧٥
كربلاء	٣٢	٤٢
صلاح الدين	٢٩	٥٠
السليمانية	٢٨	٧٠
البصرة	٢٧	٤٨
التأميم	٢٧	٢١
النجف	٢٣	٣٦
واسط	١٩	١٥
ذي قار	١٢	١٥
قادسية	١٠	٥
دهوك	٩	٦٧
المثنى	٦	١٥
ميسان	١	١٠
المجموع	٧٩٨	١٤٨١

* الجدول من جمع و ترتيب الباحثة من سجلات الحاسبة غير المنشورة لمديرية التنمية الصناعية. مرجع (١٧)

الشكل (١)
عدد المشاريع الصناعية المغلقة للمدة ١٩٧٦-١٩٨٥

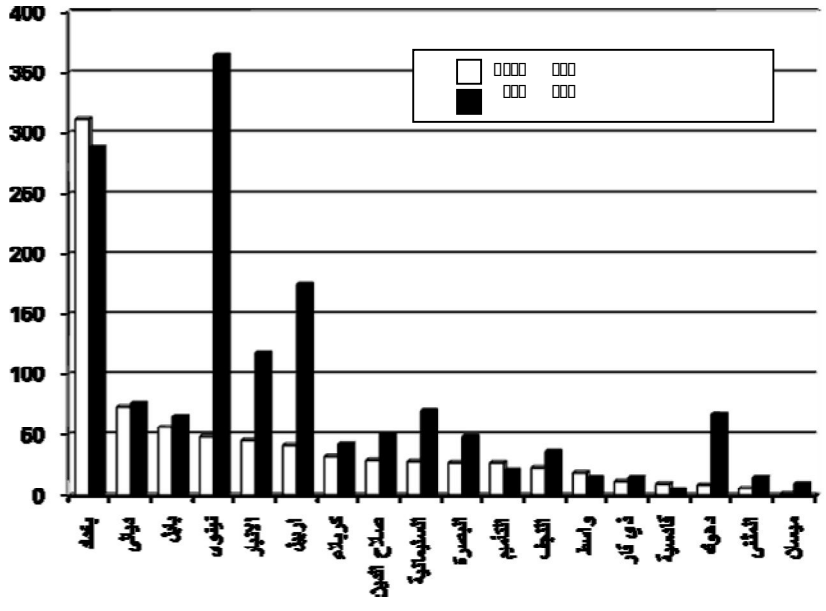

نتائج افضل لمرحلة ما قبل التحويل، ويوضح الجدول الآتي ما نشير اليه بهذا الصدد:

الملاحظات	نتائج اختبار t	مستوى المعنوية بدرجة ثقة ٩٥%
البيانات قبل التحويل اللوغارتمي	٢.٠٧٥	٢.١١
البيانات بعد التحويل اللوغارتمي	٣.١١	٢.١١

يتضح من الجدول السابق ارتفاع قيمة (t) بعد تحويل البيانات الى قيم لوغارتمية، حيث ارتفعت قيمة t من ٢.٠٧٥ الى ٣.١١، وعلى ضوء ذلك نرفض فرضية العدم ونقبل فرضية البديل في ان الحرب العراقية الايرانية وما رافقها من قرارات اقتصادية كان لها نتائج سلبية في ازدياد عملية صنع القرار الخاص باغلاق المشاريع الصناعية بصورة نهائية، وبدرجة ثقة ٩٥%، وما يؤكد ذلك انخفاض الاستثمار الصناعي السنوي بعد عام ١٩٨٢، اذ كما يظهر من شكل (٢): ان ذروة الاستثمار الصناعي الخاص بلغت ١٤٧ مليون دينار وكانت في العام المذكور، انخفضت الى حوالي ١٠ ملايين عام ١٩٨٣ وبرقم قياسي ٢٩ وبنسبة هبوط ٧١% عن عام ١٩٧٦ (لاحظ الجدول ٢)،

جدول رقم (٢)
استثمارات المشاريع الصناعية الجديدة مع توسعات المشاريع الصناعية للمدة ١٩٧٦-١٩٨٥ بالاف الدنانير

السنوات	استثمارات المشاريع الصناعية الجديدة مع استثمارت توسعات المشاريع القائمة	الارقام القياسية
١٩٧٦	٣٤١٩٤	١٠٠
١٩٧٧	٢٦١٢٦	76.40
١٩٧٨	١٧٤٩٩	٥١
١٩٧٩	٥٠٤٢٤	١٤٧
١٩٨٠	٤٣٥٧٨	١٢٧
١٩٨١	٧٠٦٤٠	206.58
١٩٨٢	١٤٧٠٠٠	٤٢٩
١٩٨٣	١٠٠٠٢	٢٩
١٩٨٤	١٨٩٧١	٥٥
١٩٨٥	١٣٤٩١	٣٩

* الجدول من جمع و ترتيب الباحثة من احصاءات و تقارير مديرية التنمية الصناعية للمدة ١٩٧٦-١٩٨٥ ، لاحظ مرجع (١٨)

الشكل (٢) مجموع الاستثمارات الصناعية الجديدة للمدة ١٩٧٦-١٩٨٥

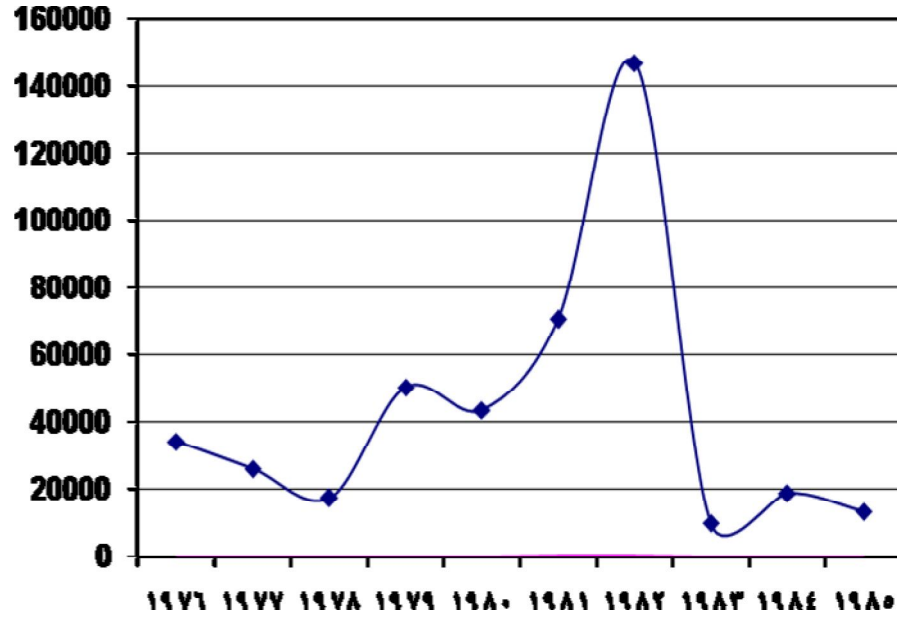
160000
140000
120000
100000
80000
60000
40000
20000
0
١٩٧٦ ١٩٧٧ ١٩٧٨ ١٩٧٩ ١٩٨٠ ١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣ ١٩٨٤ ١٩٨٥

وذلك نتيجة لقرار تقليص المنهاج الاستيرادي وتوقفه فيما بعد[١٧]، والذي كان له الاثر الكبير في انخفاض المبادرات الاستثمارية وازدياد عمليات صنع القرار الخاص بالاغلاق، بسبب اعتماد المشاريع الصناعية على مستلزمات الانتاج المستوردة، ويمكن ان يعد هذا هو السبب نفسه المؤدي الى اغلاق المصانع في عقد التسعينيات (مرحلة الحصار الاقتصادي)*.

لقد تفاقمت أزمة الاغلاق وبشكل كبير بعد عام ٢٠٠٣، حيث توقفت معظم المشاريع الصناعية تقريباً، وتشير مصادر اتحاد الصناعات العراقي الى ان هذه النسبة بلغت حوالي ٩٠% من اجمالي المشاريع الصناعية البالغ عددها حوالي ٣٦ الف مشروع (بما فيها المشاريع الصغيرة) بعضها توقف قبل العام المذكور[٢٠]، وهذا مرتبط بضغوط البيئة الداخلية والخارجية على هذه المشاريع، أهمها فتح الاسواق امام تدفق السلع الاجنبية دون ضوابط، والتي تتمتع بميزة تنافسية أفضل من السلع المحلية سواء في انخفاض الاسعار أو في انخفاض التكاليف.

ان سياسة الدولة في المرحلة المقبلة تجاه النشاط الصناعي الخاص، ينبغي تغييرها بحكم التغيرات الاقتصادية العالمية، فأي مكان في العالم اليوم يتأثر بالاقتصاد العالمي، فوضوح مفهوم العولمة Globalization ادى الى تقليص عبارة الزمن-الحيز Time-Space، وازدياد حجم العلاقات البشرية على المستوى العالمي، سواء منها الحضارية أوالسياسية أوالاقتصادية. ومن ناحية ثانية فان الاقتصاد العالمي في الوقت الحاضر يقوم الى اساس مايعرف بسلسلة البضاعة Commodity Chain أو شبكة العمليات الانتاجية التي تستند على استخراج المواد الخام وتصنيعها وتسويقها[٢١]، ومن نتائج هذا التحول، تقليص الدور الاقتصادي الحكومي الى ادنى حد واعتماد قوى السوق، وازدياد نفوذ القطاع الخاص في مجال الاستثمار والتجارة. وفي ظل هذه التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية ينبغي ان يكون دور الدولة في المرحلة المقبلة دوراً موجها للعمليات الانتاجية Orientation of Processes، اي مرحلة اعداد المشاريع الصناعية للتكيّف مع هذه التغيرات تبعاً لما يحدث في العالم. وسنحاول في الخطوة الآتية مناقشة بعض المقترحات حول هذا الموضوع.

٤- مقترحات لتفعيل دور الدولة المساند للقطاع الصناعي الخاص في المرحلة المقبلة:

قبل كل شيء ينبغي تغيير السلوك الاداري للقطاع الصناعي الخاص بما يتناسب والتغيرات العالمية، ليكون أكثر اداء، وفاعلية في مجال الاسناد والموازرة ومن خلال ما يأتي:

٤-١ التغيّر في استراتيجية تنمية المشاريع الصناعية، وان تكون هناك جهة حكومية واحدة مسؤولة عن هذه التنمية، ابتداءً من مرحلة الاستثمار الى مرحلة التسويق، مع اشراك اصحاب هذه المشاريع في عملية صنع القرار ولاسيما في مجال التشريعات القانونية.

ان تعدد مراكز القرار في النظام السابق واختلاف القرارات والتعليمات من دائرة الى اخرى، فضلاً عن تغيّرها المستمر، وتعقيد الاجراءات الحكومية، كلها تعد من العوامل الاساسية التي ساهمت في الغاء كثير من اجازات تأسيس المشاريع الصناعية. ويمكن للدولة ان تستفيد في هذا المجال من تجربة اليابان التي قامت نهضتها الاقتصادية (بعد الحرب العالمية الثانية) على المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث بلغ عددها حسب احصاءات عام ٢٠٠٧، حوالي ٤.٣ مليون مشروع صغير ومتوسط، بنسبة ٩٩.٧% من اجمالي المشاريع الصناعية، استخدمت ما

* تشير بعض المصادر الى ان عدد المشاريع التي توقفت عام ١٩٩٤ بلغ حوالي ٣٠ ألف مشروع بما فيها الورش الصغيرة. راجع المرجع رقم (١٩)

يقارب ٢٨ مليون عامل بنسبة ٧١% من اجمالي اليد العاملة، ان اسناد هذه المشاريع وتنميتها يقعان على جهة واحدة هي وكالة المشروع الصغير والمتوسط Small and Medium Enterprise Agancy التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة، حيث تقوم الوكالة باتباع سياسات هادفة في المجالات المالية والادارية والتقنية والتسويقية بهدف معالجة العقبات التي تقف امام تنمية هذه المشروعات والتي تعد القاعدة العريضة للمشروعات الكبيرة[٢٢].

٤-٢ تحديد الدولة لفرص الاستثمار Investment Opportunities ، وان تمتلك الدولة زمام المبادرات الاستثمارية من خلال تحديد الصناعات الاكثر أهمية التي ترغب الدولة في توجيه الاستثمارات اليها، عن طريق الهيئة الوطنية للاستثمار، مع اعطاء امتيازات للمستثمر العراقي بحيث يكون المستثمر الاجنبي تابعاً له.

٤-٣ استكمالاً للفقرة السابقة تهيئة دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لهذه الصناعات على ان تتحمل الدولة الجزء الاكبر من تكلفة هذه الدراسات، وبالتعاون مع اصحاب المشاريع الصناعية ويمكن الاستفادة من تجربة الهند في هذا المجال، حيث تشارك الدولةبـ ٧٥% من تكاليف دراسة الجدوى[٢٣]. ان أهمية هذه الدراسات تكمن في التعجيل في تنفيذ القرارات الاستثمارية، اذ ان قرار الاستثمار نشاط موجه يتطلب كثيراً من المعلومات ويرافق عنصر الشك دائماً هذا القرار، فوجود المستشارين يقلل من هذا العنصر، فهناك علاقة بين عملية صنع القرار والمعلومات، فالمعلومات التي يحصل عليها المشروع تبنى عليها قرارات الاستثمار ومن هذا المنطلق تأسست مكاتب الاستثمار والمراكز الاستشارية في الدول الصناعية، ويمكن الاطلاع على تجربة اليابان في هذا الخصوص، اذ يضم هذا القطر وحده أكثر من ١٨٠ مركزاً[٢٤]. توزعت في عموم البلاد، هدفها تقديم المشورة والنصح للمشاريع الصناعية الجديدة، ولاسيما تلك التي تكون توقعاتها غير دقيقة في مجال الاستثمار.

اذ ان عدم توفر المعلومات ينعكس على اتخاذ قرارات ضعيفة قائمة على الحدس والتخمين، ويقلل من الاقدام على تحمل مخاطر الاستثمار الصناعي، وبالتالي يتجه جانب من المدخرات السائلة بعيداً عن هذا الاستثمار.

٤-٤ تحفيز الاستثمار من خلال السياسة النقدية، اذ يمكن توجيه استثمارات القطاع الصناعي الخاص من خلال تخفيض سعر الفائدة عموماً، ومن خلالً التحكم في حجم الائتمان وباستخدام سعر متفاوت للفائدة حسب نوع الصناعة.

٤-٥ تهيئة البيئة المناسبة للمناخ الاستثماري المحلي والاجنبي من خلال بناء المستوطنات الصناعية* Industrial estates ويمكن الاستفادة من تجربة الهند واليابان في هذا المجال، وهناك انواع كثيرة من المستوطنات ليس هنا مجال التفصيل فيها، ولكن على الدولة كمرحلة اولى ان تقوم ببناء المستوطنات الصناعية القريبة من مصانع القطاع العام، وان تقوم مشاريع القطاع الخاص في هذه المستوطنات بانتاج كثير من الاجزاء المغذية لمشروع القطاع العام، الذي يمدها بالمواصفات المحددة، او ان تقوم هذه المشاريع الخاصة بعمليات تجميعية لبعض الاجزاء والمكونات التي ينتجها مشروع القطاع العام، أو قد يحصل العكس اذ يقوم المشروع الصناعي العام ببيع منتجاته الوسيطة الى مشاريع القطاع الخاص، لذا فان تأثيرات الانتشار Effect diffusion من المشروع الكبير كما يرى Paul سوف يحفز المشاريع الصناعية الصغيرة على النمو حوله، ويحدث ما يسمى النمو الصناعي الاضافي Additional industrial growth[٢٥].

ان الترابط بين المشاريع الصناعية الخاصة والعامة سوف يؤدي الى التخصص والى انخفاض التكاليف الكلية، كما ان اقتصاديات الترابط تتضح عندما تكون المسافة بين هذه المشاريع على اقل ما يمكن[٢٦].

---

* المستوطنة الصناعية عبارة عن قطعة ارض تتبع في ادراتها هيئة عامة او خاصة تتولى تنميتها وفقا لخطة معينة، وتبنى عليها مبانٍ عامة او وفق مواصفات خاصة مع توفير الخدمات الضرورية.

لقد اتبع اسلوب التعاقد بين المشروع الكبير والمشاريع الصغيرة (المغذية) في صناعة السفن في كل من هولندا والمملكة المتحدة واليابان[٢٧]، كما اتبع الاسلوب الصناعي في شركة هندوستان للمكائن والآلات في مدينة Bangolore ضمن مستوطنة صناعية مساعدة Ancillary Industrial Estate، تقدم فيها الدولة الارض والمباني مع اشراف المشروع الرئيس على مواصفات الانتاج للمشاريع المرتبطة به[٢٨].

ختاماً نشير الى ان اشكال الترابط الذي اشرنا اليه انفاً، يمكن ان يقوم بين مشاريع القطاع الصناعي العام والخاص، وينبغي ان يؤخذ بنظر الاعتبار ضمن الاستراتيجية الحالية لوزارة الصناعة والمعادن، والقائمة على تأهيل مشروعاتها بالاتفاق مع الشركات العالمية المتخصصة.

٥- الاستنتاجات:

٥-١ ان البيئة الخارجية تؤثر في استراتيجية المشروع الصناعي، كما تؤثر في سلوكيته في اتخاذ القرارات ولاسيما قرارات الاستثمار. ان قرارات الاستثمار في المفهوم الواسع لاتعني فقط قرارات الانشاء او توسعات الاستثمار أو مسوغاته ولكنها تعني ايضاً الجانب السلبي للاستثمار، او القرارات التي تعيق الاستثمار ومنها عملية صنع قرار الاغلاق.

٥-٢ ان وحدة الانتاج في المشروع تحتاج الى بيئة مستقرة، بهدف تنفيذ قرارات المشروع المخططة والمرتبطة بعملية التنمية والتطوير المستقبلي، وفي حالة عدم استقرار هذه البيئة، فان سلوكية صنع القرار في تنظيم العمل سوف تتأثر بذلك، ولاسيما عند انتقال المشروع الى مرحلة حرجة تمنعه من تحقيق اهدافه بفعل الضغوط الخارجية عليه وهنا يلجأ المشروع الى القرارات غير المبرمجة ومنها قرار الاغلاق. لقد أكدت نتائج الجانب التطبيقي للبحث صحة هذا الافتراض من خلال اختبار (t) لعينتين من المشاريع الصناعية المغلقة قبل الحرب العراقية الايرانية وخلالها، اذ كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية وبدرجة ثقة ٩٥%. وهذا يعني ان الحرب العراقية الايرانية لها تاثير في ازدياد عملية صنع قرار الاغلاق.

٥-٣ ان نتائج الاختبار السابق يمكن ان تفسر ازمة اغلاق المشاريع الصناعية في عقد التسعينيات، وما بعد الاحتلال، من خلال استمرار تأثير تغييرات البيئة الخارجية في هذه المشاريع سواء منها الاقتصادية او السياسية او التكنولوجية ثم عدم قدرتها على الاستجابة والتكيف لهذه التغيرات.

٥-٤ ينبغي تغيير السلوك الاداري للدولة تجاه النشاط الصناعي الخاص في المرحلة المقبلة، وان يكون دورها تجاه هذا النشاط دوراً مسانداً وموجها للعمليات الانتاجية، بهدف اعداد المشاريع الصناعية بشكل قادر على التكيف مع التغييرات العالمية، ويمكن في هذا المجال الاستفادة من تجربة اليابان.

مراجع البحث:

1- Johnston, R.J and others (eds) (2004): The Dictionary of Human Geography, Forth Edition, Black well publishing, United Kingdom, p. 42
2- Camerer, Colin (1999): “Behavioral economies, Reunifing psychology and economies”, http://www.pans.org/.
3- Johnston, R.J and others (eds), op.cit, pp 42-44
4- Keeble, D. (1979)” The industrial geography”, in progress in Human geography, vol. 3. No. 3, pp. 425-433.

5- Hamilton, F.E.I., (1974) " A view of spatil behavior industrial organization and decision_making", in Hamilton, F.E.I. (ed) : spatial perpectives on industrial organization and decision_making, John wiley sons, London, pp.3-46.
6- Johnston, R.J. and others (eds), op.cit, p.151.
7- Dicken, p. (1971) "some aspects of decision, making behavior of business organization", Economic geography Vol. 47, No. 3 pp. 426-437.
8- Johnston, R.J and others (eds), op. cit, p. 385
9- Tornqvist, G. (1974) "flow of information and location of economic activities",in, Michael E., Eliot, H. (eds): Transportation geography comments and readings, New York , MCG raw-Hill books company,pp.346-357
10- Dicken, p. , op.cit, pp 426-437
11- Hamilton, F.E.I, op.cit, pp. 3-46
12- Steed , G.P.F., (1968) "The changing Milieu of firm : A case study of a ship- building concern" Annals. AAG. Vol.58.No.3 pp. 506-525.
13- Johnston, R.J. and others (eds), op.cit. p.152
14- Wood, P.A (1987), "industrial organization, location and planning" Regional studies, vol. 12, pp. 143-152.
15- Pred, A.R. (1974) "Industry, information and city_system, interdependencies", in Hamilton, F.E.I. (ed), op.cit, pp 105-142.
16- Hammond, R. and maccullagh, p. (1974) quantative techniques in geography, an introduction, clarendos press, pp. 164-165
١٧- سجلات الحاسبة غير المنشورة في مديرية التنمية الصناعية.
١٨- الشماع، د. سميرة كاظم (١٩٩٧): "تقويم سياسة التصنيع المكانية في العراق (خطط القطاع الصناعي العام و الخاص)" بحث منشور في مجلة المخطط و التنمية . العدد ٤، ص ص ٩٢-١٢٩.
19- http://www.afk.org./salam,20.kuba.
20- http://iraqalaan.com/bm/Economy/12245.shtml.
21- Knox, paull. And moston, sallie A: (1998): Human geography, prentic_Hall, New Jersey, p.86.
22- meti.go.jp/English…/2007/09 small and medium_enterprise agency html.
23- Unido(1970) "industrial policies and measures in developing countries" : regional development, procceding of Inter_regional seminar (minsk 14-26), August, 1968, New York. P. 167.
24- meti.go.jp/English…/2007/09, opacity.

25- Paul, N. Rodan, R. (1961) “how to Industrialize An under developed area” In, Isard, w. and Cumberland, J.H. (eds): Economic planning Techniques of analysis For less developed Ares, first published, Paris, pp. 205-211
26- Keeble, D. (1976) : Industrial location and planning in united kingdom, Methuen, London, p.61
27- Paul, N. Rodan, R. opacity. pp. 205-211.
28- U.N.(1980) industrial development, organization: industrial Estates in Europe and the middle east, New York p. 254

The effect of external environment on the process of decision-making associated with the closing of private industrial firms: The Iraqi experiment, (1976-1985)

- An applied research in behavioral approach of industrial geography-

Dr. Samiera, K. Shammaa*

*Geography Dept./ College of Education for Women /Baghdad University

Abstract

The research hypothesizes is that the external Environment has the responsibility concerning decisions making and behavioral upon industrial firms. It is, Furthermore, an attempt to review the problem of closures of private industrial firms in the country, during the period (1976-1985), i.e. prior to and during the Iraqian- Iranian war.

The behavioral approach of industrial geography has been adopted as a theoretical background and the statistical test has been practiced for the applied purposes.

As result, the research comes out with suggestions, depending upon previous trials in the field of direction and formulation of the of the private industrial sector. The chief point among these suggestions is that the coordination of this sector with the currently changes in the world economy today is strongly required.